IDB.52/12–PBC.40/12

Distr.: General
16 April 2024
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثانية والخمسون
فيينا، 25–27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الأربعون
فيينا، 10–11 حزيران/يونيه 2024
البند 12 من جدول الأعمال المؤقت
إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير من المدير العام

طلب المجلس، في مقرره م ت ص–46/م–12، إلى المدير العام أن يقدم تقارير منتظمة بشأن المسائل المتصلة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

أولا– معلومات أساسية

1– يتضمن هذا التقرير معلومات محدثة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كجزء من سلسلة من التقارير المقدمة حول هذه المسألة إلى أجهزة تقرير السياسات في اليونيدو منذ عام 2018. وفي ظل وجود عناصر رئيسية للإصلاح منذ كانون الثاني/يناير 2019، مثل نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، فإن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحقق نتائج إيجابية[1]. ويرحب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 233/75 المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2020 بالتقدم المحرز في تنفيذ قراري إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 243/71 و279/72، ويكرر الدعوة إلى مواصلة تقديم الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا.

ثانيا– التطورات الأخيرة

2– تهدف إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات، إلى جانب تحسين التدابير المتعددة الأطراف من أجل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(1) سلط الضوء على العديد من هذه النتائج في التقارير السنوية للأمين العام المقدمة إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووردت مؤخرا في التقرير A/78/72-E/2023/59.

020524 020524 V.24-06916 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتواصل اليونيدو دعم جهود الإصلاح، بينما تعمل على ضمان أن تحظى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بالاهتمام الملائم ونموذج أعمال المنظمة ذاتها، وأن تتماشى الإصلاحات بشكل جيد مع مبادرات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتكملها.

3- وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان 52 في المائة من المنسقين المقيمين للأمم المتحدة من الذكور و48 في المائة منهم من الإناث، وهم من 57 جنسية مختلفة. وفي عام 2023، تواصل ارتفاع عدد المنسقين المقيمين للأمم المتحدة القادمين من وكالات مختلفة. وفي الوقت الحالي، يأتي المنسقون المقيمون للأمم المتحدة من 25 وكالة مختلفة، وأحدهم من اليونيدو، وهو يعمل في البحرين.

4- وتواصل المنظمة تعزيز مشاركتها مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومركزها كعضو نشط في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. واستنادا إلى بيانات اليونيدو الخاصة المتعلقة بالنتائج، شاركت اليونيدو في 103 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2022 و110 منها في عام 2023، في حين ارتفع عدد التدخلات المشتركة أو البرامج المشتركة من 170 في عام 2022 إلى 237 في عام 2023.

5- وتساهم مكاتب اليونيدو الإقليمية ومكاتبها الميدانية حاليا في 105 من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (أطر التعاون). وفي عام 2023، وقعت اليونيدو 18 إطارا جديدا من أطر التعاون لفائدة كل من البرازيل وبوتان وبوروندي والجزائر وجنوب السودان وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وغابون والفلبين وكابو فيردي وكمبوديا وليبيا والمحيط الهادئ (يغطي 14 بلدا وإقليما) ومصر والمغرب ونيبال ونيجيريا والهند.

6- ويبرز العديد من أطر التعاون هذه دور اليونيدو القيادي في ركيزتي "الرخاء" و"الكوكب" على الصعيد القطري. ويتيح التعزيز المستمر لمشاركة اليونيدو فرصة لتعزيز ولايتها بفعالية داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي عمليات البرمجة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري.

التمويل

7- ظلت المساهمات في أنشطة اليونيدو الخاصة بالتعاون التقني والناتجة عن التعاون بين الوكالات، بما في ذلك تلك المقدمة انطلاقا من الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، في مستوى 7,7 ملايين دولار في عام 2023، وهو مستوى مماثل لما كانت عليه في السنوات السابقة.

8- وكما ذكر سابقا، فتمويل شبكة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومكاتبهم ومكتب الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي يتم، وفقا للقرار 279/72، من خلال نموذج هجين يقوم على '1' فرض ضريبة تنسيق بنسبة 1 في المائة (على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة)؛ '2' الترتيبات التي تنفذها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتقاسم التكاليف؛ '3' التبرعات لصندوق استئماني مخصص لأغراض محددة.

9- وظلت التبرعات المقدمة لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين دون التوقعات في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن عجز مزمن في التمويل بالنسبة لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، حيث بلغت فجوة التمويل 85 مليون دولار في عام 2022 و64 مليون دولار في عام 2023. وبعد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الموضوع والمشاورات غير الرسمية التي عقدت مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2023، قدم الأمين العام اقتراحا للاستعاضة بشكل أساسي عن ركيزة التبرعات الخاصة بالنموذج الهجين باشتراكات مقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولم يطرأ أي تغيير على الضريبة البالغة 1 في المائة (التي تبلغ مساهمتها 50,3 مليون دولار حسب التقديرات) والحصة الخاصة بتقاسم التكاليف داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (77,5 مليون دولار). في حال الموافقة على هذا الاقتراح، سيصبح ساري المفعول اعتبارا من عام 2025.

10- وفي عام 2023، تلقت المنظمة من شـــركائها الممولين مبلغا قدره 149 890 دولارا من خلال إدارة ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة، وحولته إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

11- وكما هو الحال في عام 2022، قدمت اليونيدو مســـاهمة في إطار تقاســـم التكاليف داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة بلغت 2,24 مليون دولار في عام 2023. وتماشـــيا مع البرنامج والميزانيتين للفترة 2024-2025، من المتوقع أن تظل التبرعات لعامي 2024 و2025 في نفس المســـتوى. ورغم تحديث البيانات المخطط له من أجل حساب مخصصات تقاسم التكاليف، حافظ مكتب التنسيق الإنمائي على المبالغ في نفس المستوى بالنسبة لعام 2024.

12- وفي حال إجراء اسـتعراض لصـيغة تقاسـم التكاليف داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة، سـتشـارك اليونيدو بنشـاط في المشـاورات مع مكتب التنسـيق الإنمائي والشـركاء من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التوصل إلى نتيجة عادلة ومتوازنة ويمكن التنبؤ بها ومستدامة.

اتفاق التمويل

13- كان اتفاق التمويل، الذي أعد في عام 2019 في إطار إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يســـتند إلى تفاهم مفاده أن تنفيذ خطة عام 2030 ســـيتطلب جهودا من جانب هذه المنظومة والدول الأعضاء معا، وأن إدخال تغييرات كبيرة في تمويل التنمية أمر حتمي.

14- ورغم أن الدول الأعضـــاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد حققت معا تقدما في تنفيذ الاتفاق، إلا أن عدة التزامات هامة لم تنفذ[2]. وبعد خمس سنوات من اعتماد اتفاق التمويل، ومع انتهاء صـلاحية بعض الأهداف، يتم اســـتعراض هذا الاتفاق في إطار عملية تشـــاورية مع الدول الأعضـــاء بدأت في كانون الأول/ديســـمبر 2023. وســـيقدم مشـــروع الاتفاق الجديد إلى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية في أيار/مايو 2024.

خطة رفع الكفاءة

15- يشـكل تنفيذ خطة رفع الكفاءة بتوجيه من المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال عنصـرا رئيسـيا في إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهو يهدف إلى تعظيم المكاسـب البرنامجية، وتغيير الثقافة المؤسـسـية الخاصـــة بالأعمال وتعزيز التوجه نحو العملاء ورضـــاهم. وتحتوي خطة رفع الكفاءة على أربعة عناصـــر رئيســـية، هي استراتيجية تسيير الأعمال، ومكاتب الدعم المشتركة، والمقرات المشتركة، ومراكز الخدمات المشتركة العالمية.

16- ودعما لهذه الخطة، حققت المنظمة هدف التشـــارك في المواقع، حيث إن 61 في المائة من مكاتبها الميدانية الحالية توجد في أماكن عمل مشـــتركة. ومع ذلك، قد يشـــهد هذا الرقم تقلبات، لأن الفعالية من حيث التكلفة هي التي تحدد موقع مكاتب اليونيدو.

17- وتزيد اسـتراتيجيات تسـيير الأعمال إلى أقصـى حد من وفورات الحجم بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويسـجل معظمها في مجال إدارة الخدمات. واسـتنادا إلى بيانات اسـتراتيجيات تسـيير الأعمال التي جُمعت على مسـتوى أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، أدت مشـاركة اليونيدو في هذه الاسـتراتيجيات إلى تفادي تكاليف تبلغ نحو 300 000 دولار في عام 2023. ونظرا لمركزة الخدمات المؤسـسـية في مقر اليونيدو وقلة عدد الموظفين ومحدودية موارد مكاتب المنظمة الميدانية، أُبلغ عن تفادي تكاليف بصفة رئيسية في إطار إدارة خط الخدمات.

(2) انظر أحدث جدول لمؤشرات اتفاق التمويل (أيار/مايو 2023) متاح في وقت كتابة هذا التقرير على الرابط: https://ecosoc.un.org/sites/default/files/d7-files/files/documents/2023/annex-fundingcompact-indicators-2023.pdf.

18- وفي عام 2023، اختيرت ستة بلدان كأول مجموعة تطلق مكاتب الدعم المشتركة، المتمثلة في مراكز الخدمات المشتركة المحلية التابعة للأمم المتحدة. وتقوم اليونيدو بتحليل كل عرض من عروض الخدمات على أساس كل حالة على حدة من أجل تقييم الأثر العملياتي والمالي. وتعمل المنظمة على الالتحاق بمكاتب الدعم المشتركة في كينيا وفييت نام.

19- وقد حققت اليونيدو مكاسب كبيرة ناتجة عن زيادة الكفاءة والوفورات في التكاليف في وظائفها المتعلقة بالخدمات الأساسية خلال السنوات الماضية. ولا تزال الخدمات المؤسسية الخاصة بالمنظمة نفسها على قدر عال من التنافسية، وهي أكثر فعالية من حيث التكلفة من الخدمات المُسندة إلى جهات خارجية متمثلة في كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتواصل اليونيدو التماس المزيد من الفرص في إطار خطة رفع الكفاءة، وخصوصا على الصعيد القُطري، والمشاركة على أساس كل حالة على حدة، أي عندما يكون ذلك مفيدا من الناحية التنفيذية والمالية.

الإبلاغ

20- تساهم المنظمة في إعداد التقارير على مستوى المنظومة، من خلال جملة من القنوات من بينها بوابة بيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN INFO) ومن خلال توفير بيانات من أجل إطار مؤشر المخرجات الخاص بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي ملخصة في ملحق التقرير السنوي لرئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[3]. وتبلغ اليونيدو عن أربعة من المؤشرات الخاصة بإطارها المتكامل بشأن النتائج والأداء: ECO.2 (الشركات التي تحسنت فيها إنتاجية العمل)؛ و ENV.1 (خفض الانبعاثات المكافئة لثاني أكسيد الكربون (بالأطنان))؛ و ENV.2 (خفض الملوثات أو التخلص منها تدريجيا (بالأطنان))؛ و SOC.2 (المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تزايد اندماجها في سلاسل القيمة)، التي تشكل جزءا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 9 و13 و12 و8، على التوالي.

ثالثا- نظرة استشرافية

21- تقترب نهاية دورة الأربع سنوات الخاصة بالاستعراض الشامل الأخير الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2020 من خلال القرار 233/75. وسيجري التفاوض على قرار جديد بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، يوفر إرشادات على مستوى السياسات من أجل تعزيز التنسيق والكفاءة، وسيجري التفاوض في الربع الأخير من عام 2024 بشأن المساهمة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل النهوض بخطة عام 2030. وتسترشد الأعمال التحضيرية لإصدار القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بتقرير مرحلي للأمين العام بشأن تنفيذه ووثائق أخرى قدمت إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

22- لعل اللجنة تود أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

---

(3) يمكن الاطلاع على الملحق المعنون "Measuring the UN contribution towards the SDGs" على الرابط: https://unsdg.un.org/ar/resources/unsdg-chair-reports.